معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل لاأفضل للوطن

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

عبدالغني :برنامج الرئيس انتقل من الوعود إلى التطبيق

صنعاء / متابعات:

أكد عبدالعزيز عبدالغني – رئيس مجلس الشورى أنه وبحلول يوم العشرين من سبتمبر 2007م يكون قد مر عام كامل على واحدة من أهم دورات الانتخابات الرئاسية والمحلية في هذه المرحلة من العهد الديمقراطي والتعددي لليمن الذي دشن في الثاني والعشرين من مايو 1990م.

وأشارإلى أن الـ(20) من سبتمبر 2006م يُعد واحداً من أهم الأيام في تاريخ اليمن حيث جدد فيه هذا الشعب وفاءه وحبه لقائد مسيرته الوحدوية الرئيس علي عبدالله صالح،و منحه ثقته لمواصلة المسيرة لسبعة أعوام رئاسية أخرى وتلك الثقة هي نتاج سنوات خبر فيها الشعب ما يتميز به هذا القائد الفذ من حنكة وحكمة وجدارة في النهوض بمسؤولية قيادة الوطن.

واعتبر عبدالعزيز عبدالغني أن أهم ما ميز الرئيس مرشحاً في انتخابات (20) سبتمبر العام الماضي، أنه أتى ببرنامج انتخابي شكل في مضمونه استقراء حصيفاً لمتطلبات استكمال مسيرة التنمية والنهوض الحضاري جانب ما يطمح إليه الناس ويأملون تحقيقه، فكان بمثابة برنامج وطني شامل استوعب جملة الاستحقاقات التنموية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالبناء المؤسسي التشريعي.

وأضاف رئيس مجلس الشورى في تصريحه أن البرنامج الإنتخابي للرئيس قد تضمن وعوداً ممكنة التحقيق، ولذلك كانت وعوداً صادقة بالنظر إلى أهم ما تحقق منها حتى هذا اليوم.

وقال: إن جردة حساب عام مضى على الانتخابات الرئاسية والمحلية تكشف عن أن ما تم تحقيقه استناداً إلى ما وعد به برنامج الرئيس، قد شكل بمضمونة حالة تحول هامة في مسيرة الوطن على الأصعدة الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية، فعلى الصعيد الاقتصادي دخل اليمن عبر خطته التنموية الثالثة وبرنامجها الاستثماري العام، مرحلة هامة من التنمية الهادفة إلى إيجاد اقتصاد بأسس قوية وبموارد ومصادر متنوعة وبمحفزات جديدة، والخطة وبرنامجها الاستثماري تحظى اليوم بدعم قوي وطني وإقليمي ودولي تجلى بوضوح في مؤتمر لندن للمانحين.

ونوه رئيس مجلس الشورى في تصريح لصحيفة الثورة أنه على الصعيد المؤسسي هناك الكثير من الانجازات التي شملت تعديلا لقانون السلطة المحلية بفتح المجال لانتخاب المحافظين، ومدراء المديريات ويحدث تغييرات هيكلية هامة في السلطة المحلية، وشملت أيضاً إصدار قانون مكافحة الفساد الذي تم بموجبه إنشاء رئيس وأعضاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد وانتخاب رئيس وأعضاء الهيئة وكذا إصدار قانون الذمة المالية وقانون المناقصات والمزايدات وإقرار مبدأ النافذة الواحدة أمام المستثمرين.

واختتم عبدالعزيز عبدالغني تصريحه بالقول إن تلك الحزمة الإصلاحية من الإجراءات الاقتصادية والمؤسسية تعطي مؤشراً على أن البرنامج الانتخابي للرئيس قد انتقل بجدارة من مرحلة الوعود إلى مرحلة التطبيق الجدي على أرض الواقع وهو ما يعطي يوم العشرين من سبتمبر مكانته الرفيعة كيوم وطني يؤرخ لاستحقاق ديمقراطي متميز في اليمن.

الأرحبي: انجازات فاعلة لمناهضة الفساد وامتيازات إضافية للقضاة وتقليص معدلات العمالة غير الوطنية إلى ألفين

صنعاء/سبأ:

مثلت الانتخابات الرئاسية التي جرت في اليمن في العشرين من سبتمبر الماضي محطة هامة على صعيد جهود اليمن نحو ترسيخ الديمقراطية ، مستمدة أهميتها وتفردها من نزاهتها وما أحدثه من حراك فاعل على الساحة الأمر الذي جعلها تتوج تقدم اليمن في مضمار الديمقراطيات الناشئة الأكثر استحقاقا للتقدير الإقليمي والدولي.

وجاء الفوز الذي حققه فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية بثقة الشعب من خلال الاقتراع الحر والمباشر، إنعكاساً للبرنامج الانتخابي لفخامته والذي تضمن توجهات وأهداف طموحة للرقي بمستوى معيشة المواطن وتعزيز التنمية الشاملة في الوطن من خلال خطوات آنيه ومرحلية، حيوية ومدروسة.

ولمعرفة ما تم إنجازه على هذا الصعيد خلال الـ 12شهرا الماضية منذ الـ20من سبتمبر 2006م وخصوصا في الجانب الاقتصادي، حرصت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على رصد ذلك من خلال إستقراء أراء مسؤولين وتدعيمها بالأرقام والحقائق الدقيقة وتقييمات خبراء دوليين .

والبداية كانت من أروقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تعكف حاليا على استكمال المرحلة الثانية من تطبيق مقررات الأجندة الوطنية للإصلاحات.. حيث أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الأرحبي أن ثمة انجازات ملموسة قد تحققت منذ الـ 20من سبتمبر من العام الماضي لترجمة الأهداف ألطموحه للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

إصلاحات جديدة وفاعلة

ويشير إلى انه وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية ولتعزيز مبدأ الشفافية، أقرت الحكومة في شهر مارس الماضي الانضمام إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الإستخراجية، كما تم توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالجمارك، بحيث شملت تقريباً كل نقاط الدخول لتغطي نحو 90بالمائة من الواردات وإستكمال إعداد خطة عمل تستوعب المعايير التي تتخذها منظمة التجارة العالمية للتقييم، الى جانب البدء في وضع آلية نظام النافذة الواحدة لمعاملة المستثمرين حيث تبنت الحكومة في مارس من العام الماضي نظام الغرفة الواحدة لإجراءات التخليصات الجمركية والإعفاءات والتأشيرات متعددة الدخول، والتي من شأنها تقليص الفترة من 6 أسابيع إلى 3 أيام لإنهاء التخليصات الجمركية بدلا عن الـ 90 يوما التى كانت تستغرقها مثل هذه المعاملات، كما تم الانتهاء من إنجاز مشروع إعادة تحديد الوظائف التابعة للخدمة المدنية في شهر أغسطس المنصرم، وكذا الانتهاء من إعداد التقييم المؤسسي للأداء الحكومي في يونيو الماضي .

إجراءات فاعلة لمكافحة الفساد

ويوضح الأرحبي أن من أبرز الانجازات التي تحققت على صعيد مكافحة الفساد إصدار قانون المناقصات والمشتروات، والذي صادق عليه رئيس الجمهورية بعد إقرار مجلس النواب، الى جانب مصادقة البرلمان في شهر ديسمبر الماضي على قانون مكافحة الفساد، وصدور قرار جمهوري بتشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، التى ضمت شخصيات من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ومنحت الاستقلالية والصلاحيات الواسعة لتمكينها من تأدية عملها الرقابي .

ويشير الى أن من ضمن ما تحقق على صعيد مكافحة الفساد، – الذي يعد من أبرز القضايا المحورية لبرنامج الرئيس الانتخابي – معالجة قانون المشتريات من خلال المصادقة على دليل المشتريات الوطني ،وإعداد نماذج نمطية للمناقصات، وكذلك نشر كشوفات للمعلومات الخاصة بالمشتريات على شبكة الإنترنت، إلى جانب اعتماد اجراءت ومعالجات فاعلة للحد من أوجه القصور والخلل المتعلقة بتوجيه المساعدات وتكريس القروض الخارجية من خلال إلغاء دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمرير طلبات السحب المتعلقة بالأعمال المدنية والتجهيزات ومراجعة سقوف الأجور للعاملين في وحدات التنفيذ للمشاريع وفقاً لما هو معمول به في القطاع الخاص، وبما يتلاءم مع التقييم الدوري لأداء تلك الوحدات واقتصار إجراءات تعميد قوائم المواد المُعفاة للمشاريع على الجهة المعنية ومصلحة الجمارك.

وقال : كما تتضمن الاجراءات في هذا الإطار تأهيل المقاولين بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والطرق عبر وضع الشروط المرجعية للتأهيل لتمكينهم من تنفيذ المشروعات وتأسيس قاعدة بيانات علمية ودقيقة.

جديد الإصلاحات القضائية

وتطرق نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية إلى الإصلاحات القضائية، وما تم إنجازه من إصلاحات ومعالجات جادة وفاعلة لتفعيل دور القضاء وإنهاء أي خلل أو قصور في المنظومة القضائية.

وقال: تم إنشاء شعبة تجارية ثانية بأمانة العاصمة، بالإضافة إلى رفد عدد من المحاكم الابتدائية في عدد من المحافظات بعدد مؤهل من القضاة، وتم إجراء التفتيش الدوري على بعض القضاة والتحقيق في عدد من الشكاوى المقدمة لهيئة التفتيش القضائي، كما تم إعداد وإقرار معايير دقيقة وشفافة في الحركة القضائية الأخيرة.

وأضاف : كما تم استحداث منصب نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي لشؤون القضاء التجاري وإنشاء محكمة أموال عامة بأمانة العاصمة، وكذا رفد عدد من محاكم الأموال العامة بالقضاة للمساعدة في قضايا المال العام، إلى جانب استكمال إعداد دليل خدمات القضاء والتوثيق ونشره ، وإعداد الدليل الإرشادي للعمل بالمحاكم وتوزيعه ، إلى جانب إنشاء عدد من المكتبات في المحاكم وتزويدها بالمراجع القانونية المختلفة، مبيناً أنه تم الانتهاء من إعادة هيكلة مركز المعلومات والتقنية ، وكذا مكننة العمل والربط للشبكة في بعض المحاكم التجارية في بعض المحافظات وإعداد حساب ختامي موحد للسلطة القضائية ولأول مرة من خلال مجلس القضاء الأعلى.

امتيازات إضافية للقضاة

وأشار الوزير الارحبي إلى انه وتنفيذا لما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية من تعهدات بتحسين أوضاع القضاة وتعزيز دور القضاء الوطني واستقلاليته، فقد تم اعتماد وصرف بدل سكن لأعضاء السلطة القضائية، و تعيين عدد من النساء في مناصب بوزارة العدل ، وكذلك في وظائف فنية وكتابية وخدمية في الوزارة والمحاكم، إلى جانب التعاقد مع (30) محامياً ليتولوا الدفاع عن الأطفال ومتابعة قضاياهم، مؤكدا انه تم الانتهاء من إعداد مصفوفة شاملة تستهدف معالجة الإشكاليات التي تعاني منها المحاكم، بالإضافة استكمال مشروع التسويات والترقيات الخاصة بأعضاء السلطة القضائية.

يمننة الوظائف العامة

وفيما يخص تقليص معدلات البطالة في أوساط الشباب، أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية أن الحكومة وفي إطار تنفيذها لمقررات الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومضامين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، اتخذت جملة من الإجراءات الهادفة الى تطبيق إستراتجية يمننة الوظائف العامة، مشيرا في ذات الصدد الى انه تم تقليص معدلات العمالة غير الوطنية وبخاصة في مجالي التربية والتعليم والصحة من 15 الف حالة الى الفين حالة تتوزع في قطاعي التربية والتعليم والصحة بمعدل (500 للتربية والتعليم) وحوالي (1500 للصحة) الى جانب انهاء اكثر من(18الف حالة إزدواج وظيفي).

ما بعد مؤتمر الاستثمار

وعما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في مجال الاستثمار، أشار الوزير الارحبي إلى أن تحفيز واستقطاب الاستثمارات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال خلق مقومات البيئة الاستثمارية الملائمة مثل احدي أبرز الأهداف التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية . . موضحا مجمل الانجازات التى تحققت على هذا الصعيد وتحديدا عقب النجاح المشهود لفعاليات مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن الذي عقد في صنعاء مؤخرا بقوله .. دشنت الحكومة في برنامجها للمرحلة القادمة – مرحلة ما بعد مؤتمر الاستثمار – جملة من الإجراءات والمعالجات الهادفة تفعيل وتطوير البنية التشريعية والمؤسسية المرتبطة بالاستثمار بما يساعد على تكوين أنظمة إدارية محفزة لعملية تطبيق التشريعات بكفاءة عالية في ظل بيئة تنافسية ، فضلا عن تعزيز نظام النافذة الواحدة وإعادة النظر في الترتيبات المؤسسية المعنية بالاستثمار، وتطبيق دليل الخدمات الحكومية الذي يتضمن كافة الإجراءات اللازمة لانجاز المعاملات والذي يوفر الجهد والوقت والكلفة، بالإضافة إلى إكمال الإصلاحات النقدية والمالية في القطاع المالي والمصرفي بهدف تعزيز القدرة الاستيعابية للاقتصاد وتكوين مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة مع المؤسسات المصرفية العربية والعالمية.

وكشف الأرحبي أنه يجري حاليا إنشاء مشروع رفع كفاءة قطاع التجارة في وزارة الصناعة والتجارة بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يهدف إلى تبسيط وتسهيل إجراءات وكلفة التسجيل التجاري والصناعي عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات في الوزارة الأمر الذي زاد من الشفافية وقلل من الفساد وخاصة بعد إصدار الوزارة لأدلة التسجيل المختلفة مبينا أنه تم التوقيع في العام الماضي على اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، تقدم بموجبها المؤسسة منحة مالية بغرض تسهيل وتبسيط إجراءات وكلفة بدء الأعمال في كل من وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للاستثمار ، وقد بدء المشروع أولى خطواته ويتوقع الانتهاء من تنفيذه مطلع العام القادم، مذكرا أن مجلس الوزراء أقر في شهر مارس الماضي التعاقد مع شركة استشارية دولية بغرض دراسة وضع البيئة الاستثمارية والمؤسسات المشرفة عليه من كافة الجوانب وبالتالي الخروج بخطة عمل تسعى إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في اليمن.

حراك استثماري واعد

وعلى صعيد متصل كشف تقرير حكومي صدر حديثا عن ارتفاع الطلبات الاستثمارية في اليمن لتصل إلى معدل نمو سنوي للمشاريع في نهاية شهر ديسمبر الماضي بلغ(9ر7) في المائة بفعل ارتفاع الأنشطة المتعلقة بالإنشاءات وحركة البناء وانتعاش سوق العقارات وكذا التعديلات الأخيرة التي طرأت على قانون الاستثمار وتضمنت جملة من المزايا والامتيازات، أدت إلى تزايد الطلب على المشاريع الاستثمارية في اليمن لاسيما الاستثمارات السعودية، حيث بلغ إجمالي المشروعات المنفذة منذ العام 1992 حتى نهاية 2006 م (3159) مشروعا بتكلفة تزيد عن (825) مليار ريال.

فيما بلغ حجم المشروعات المسجلة وبعضها غير منفذ 5 آلاف و 679 مشروعا بكلفة إجمالية قدرها تريليون و 278 مليارا و 514 مليونا و 747 ألف ريال.

من جهة أخري أشارت إحصائيات رسمية حديثة الى تصدر قطاع الصناعة المركز الأول من حيث حجم المشروعات الاستثمارية المنفذة حيث قفزت المشروعات الصناعية في العام الماضي إلى 187 مشروعا بقيمة تزيد عن 165ر7 مليار ريال ليصبح إجمالي عدد المشروعات الصناعية 1628 مشروعا منذ تأسيس الهيئة عام 1992 ..فيما ارتفعت المشاريع الخدمية عام 2006 لتحتل المرتبة الثانية بواقع 72 مشروعا بكلفة 987ر97 مليار ريال بإجمالي 686 مشروعا في حين كان القطاع السياحي ثالثا بمشروعات بلغت 54 مشروعا قيمتها 557ر18 مليار ريال لترتفع إلى 431 ثم مشروعات القطاع الزراعي التي بلغت 29 مشروعا بكلفة642ر2 مليار بإجمالي عام بلغ 346 مشروعا.

وجاء قطاع المشروعات السمكية في المركز الأخير بمشروعات بلغت العام الماضي 19 مشروعا بكلفة تقارب 7 مليارات ونصف المليار ريال وبإجمالي 68 مشروعاً سمكياً نفذ على مدى خمسة عشر عاما .وإجمالا بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في العام الماضي 361 مشروعا بقيمة وصلت إلى 292 مليار ريال.

وكانت الأشهر الخمسة الأخيرة شهدت البدء في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية الهادفة الى تحسين وتطوير مستوي الخدمات العامة المقدمة للجمهور في معظم عواصم المدن من خلال بدء المرحلة الأولي من تنفيذ (مدينة الصالح الطبية)بإشراف شركة عالمية ومتخصصة والتى ستمثل نقلة نوعية في مجال الخدمات الطبية والصحية في اليمن، وكذا بدء الدراسات المتعلقة بتنفيذ مشروع (جامعة الصالح) بمواصفات أكاديمية وإنشائية تضاهي كبري الجامعات والأكاديميات العالمية ومشروع السكة الحديدية وغيرها من المشاريع الحيوية ذات الطابع المرحلي،الى جانب البدء في إجراءات معالجة جادة وفاعلة لبعض أوجه القصور المزمنة في قطاعات البنية التحتية والخدمية وعلى رأسها مشكلتي شحه المياه في العديد من المناطق منها صنعاء وتعز وكذا مواجهة العجز في الطاقة الكهربائية، حيث استكملت الحكومة في شهر يونيو الماضي الخطوات التنفيذية المتعلقة بتنفيذ خطة عمل تتضمن جدولا زمنيا سيرافقه اتخاذ إجراءات عملية من الناحية التنفيذية و السياسية والقضائية بهدف الحد من تفاقم مشكلة شحه المياه والاستنزاف المضطرد والخطير للموارد المائية في البلاد، إلى جانب فتح المجال للاستثمارات في قطاع (تحليه المياه وإحاطتها برعاية الدولة كطرف مشتر لإجمالي الإنتاج المحتمل وكذا تقوية قدرات محطات التوليد الكهربائي في العديد من مناطق الجمهورية وبحيث تتمكن الحكومة بحلول العام 2010م من إنهاء مشكلة القصور في التغطية الكهربائية لكافة محافظات ومديريات البلاد .

عبدالكريم اسماعيل البرحبي

تقييمات دولية

وقد قوبلت الانجازات التي حققتها اليمن على صعيد تطبيقها لأجندتها الوطنية للإصلاحات بمافي ذلك الإصلاحات ذات الصلة بالبرنامج الإنتخابي لرئيس الجمهورية بتقدير دولي واسع النطاق تمثل في المؤشرات التالية :

– توقيع اليمن وصندوق الألفية للتنمية ومقره الرئيسي بنيويورك الشهر القادم على أتفاقية انضمام اليمن رسميا لبرنامج (العتبة) حيث يأتي توقيع الاتفاقية عقب منح الصندوق لليمن دعما ماليا يصل الى (21) مليون دولار .. فيما تطمح اليمن إلى الانضمام الكلي للصندوق بحلول العام القادم 2008م .

– احتلت اليمن المرتبة الثانية عربيا بعد لبنان ضمن قائمة الدول التي تحسن ترتيبها العالمي بفضل أداءها في مجال ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2007م.

وبحسب التقرير السنوي الجديد الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في واشنطن فقد قفز ترتيب اليمن من (101) عام 2005م الى الترتيب (98) على المستوى العالمي عام 2006م متقدمة بذلك على المغرب التي قال التقرير "انها شهدت اكبر عملية إصلاحات اقتصادية في العام 2006م .

– وإنعكاساً لتلك الإصلاحات والإجراءات الحكومية، أكد تقرير دولي إلى أن الدين الخارجي على اليمن هو في الحدود الآمنة وأنه من أقل المديونيات في الشرق الأوسط كما انه يمثل نسبة بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى الثلث.

– اختيرت الجمهورية اليمنية كبلد نموذج ورائد لمشروع الألفية بفضل جهود الحكومة اليمنية بالتشاور مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وسعيها الحثيث لإدراج اليمن ضمن مشروع الألفية في مرحلته التجريبية الحالية.

– أعلنت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومملكة الدانمارك والبنك الدولي والعديد من الدول والجهات المانحة رفع سقف الدعم السنوي المقدم لليمن تقديرا لانجازاتها في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية .

– خلافا لما روجته بعض التقارير الدولية الغير دقيقة عن تقليص البنك الدولي لحجم مساعداته التنموية لليمن أعلن البنك مطلع شهر سبتمبر الجاري رفع سقف الدعم التنموي السنوي المقدم للجمهورية اليمنية من(90)مليون دولار الى(135)مليون دولار بزيادة نوعية تبلغ(45) مليون دولار للعامين (2007–2008م)وتخصيص نصف هذا الدعم كهبة مقدمة لليمن والنصف الآخر كقرض ميسر وذلك تقديرا للإنجازات الملموسة التي حققتها اليمن في مجال تطبيق الإصلاحات المرتكزة على أجندة من المصالح الوطنية اليمنية.

– أظهر التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي أن مؤشرات الحكم الرشيد في 212 دولة تحسنا في مؤشرات الحكم الرشيد من بينها اليمن حيث تحسنت الجودة التسعيرية بمقدار25 درجة وأحرزت تحسيناً مضاعفاً وفيما يتعلق بسيادة القانون 15 درجة وفيما يتعلق بالسيطرة على الفساد أحرزت اليمن 33 درجة.

مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء مصطفى رويس بارك من جانبه ما حققته الحكومة على صعيد الإصلاحات الشاملة التي تتبناها.. مؤكدا في ذات الوقت حرصت البنك الدولي على إستمرار دعمه لجهود الإصلاحات في اليمن.

تفقد الأسواق الشعبية ومحلات البيع بالجملة والتجزئة في عدد من أسواق أمانة العاصمة

وزير الصناعة يحث على الاكتفاء بهامش ربح معقول حتى لاتثقل الأسعار كاهل المواطنين

وزير الصناعة يتفقد أسواق أمانة العاصمة

صنعاء / سبأ:

قام وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل أمس بزيارة تفقدية إلى الأسواق الشعبية ومحلات البيع بالجملة والتجزئة في عدد من أسواق أمانة العاصمة، حيث اطلع على سير عمليات البيع و الشراء للمواد الغذائية الأساسية ومدى توافر السلع التموينية الضرورية في تلك الأسواق، بما يكفي لتلبية حجم الطلب عليها خصوصاً خلال شهر رمضان المبارك الذي يكثر فيه الطلب والاستهلاك على هذه المواد.

وتابع الوزير المتوكل ميدانياً القضايا المتعلقة بالأسواق وأمور الأسعار التي انخفضت طبقا لتأكيدات التجار والمواطنين خلال هذه الأيام مقارنة بأوائل أيام رمضان التي شهدت ارتفاعات للأسعار.. واطمأن علي توافر مختلف السلع الغذائية الضرورية في الأسواق وبيعها للمستهلكين وفق الأسعار الاعتيادية وذلك حماية لمصلحة المواطنين وعدم إرهاق كاهلهم بأعباء مادية مضافة.

واطلع وزير الصناعة والتجارة ومعه أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين محمد جمعان على مدى تقيد تجار الجملة والتجزئة بإشهار وإعلان الأسعار وشدد بهذا الخصوص على ضرورة إلزام الجميع بهذا القرار واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والعقابية الرادعة إزاء المخالفين.. مشيدا في نفس الوقت بالتجار الملتزمين بالقرار الذين التزموا بإشهار وإعلان الأسعار..وطلب من مرافقيه من مكتب الصناعة والتجارة بالأمانة تحرير مخالفات بحق التجار الغير ملتزمين بإشهار وإعلان الأسعار.

واستمع الوزير المتوكل إلى آراء وملاحظات عدد من أصحاب محلات البيع الذين أكدوا له توافر كل أنواع المواد الغذائية الأساسية، وكذا سير عملية البيع للمستهلكين بصورة طبيعية.. مشيرين إلى أنهم ملتزمون بإشهار وإعلان الأسعار والبيع المباشر للمستهلكين.. مؤكدين أن الأسعار انخفضت عما كانت عليه في مطلع الشهر المبارك بسبب ارتفاع العرض وانخفاض الطلب.

وخلال جولته التفقدية وجه وزير الصناعة والتجارة المسئولين بالوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة وكافة محافظات الجمهورية بالمتابعة اليومية الدقيقة للسوق والاستماع إلي آراء المعنيين هناك من أصغر بائع وحتى أكبرهم، بحيث تقف الوزارة علي رأس هذه القضايا وتكون ملمة بكافة الأمور المتعلقة بالسوق عن قرب .. منوها بأن الحكومة والوزارة تضعان في سلم أولوياتهما مصلحة المواطن وحمايته من أية تجاوزات قد تظهر في السوق.

وأكد الوزير المتوكل أن مثل هذه الزيارات الميدانية المفاجئة سواء من قبل مسئولي الوزارة أو السلطات المحلية ستتكرر للأسواق ليس في أمانة العاصمة فقط بل في أسواق المحافظات الأخرى لما لها من فائدة قصوى في تلمس ورصد احتياجات المستهلكين و التجار و الباعة التي تندرج تحت اختصاصات الوزارة وأهدافها الرامية إلى ضبط و تنظيم النشاط التجاري في السوق المحلية بما يعود نفعا علي المواطن اليمني.

وحث وزير الصناعة والتجارة أصحاب محلات الجملة والتجزئة على الاكتفاء بهامش ربح معقول حتى لاتثقل الأسعار المرتفعة كاهل المواطنين وبالذات في هذه الشهر الفضيل الذي يتخلله زيادة في عمليات الإنفاق الاستهلاكي على مختلف السلع، بما يضمن أسعار معقولة لاتؤثر كثيرا على مستويات المعيشة، مشدداً على ضرورة الالتزام بالأوزان والمواصفات والمقاييس المعتمدة والجودة اللازمة في المواد المباعة.

من جانبه أكد أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين جمعان التزام السلطة المحلية في الأمانة بمساندة جهود مكتب الصناعة بما يضمن ضبط الاستقرار السعري وتوفير الاحتياجات التموينية للمواطنين..منوها بأهمية تكامل الجهود وتنسيقها لحماية المستهلك ومنع اية ممارسات للغش والتدليس والتلاعب عليه.

رافق وزير الصناعة والتجارة في الجولة مدير مكتب الصناعة بالأمانة عبد الرقيب السماوي وعدد من المختصين.

في حفل شهدته عدن بمناسبة مرور عام على اختيار الشعب للرئيس والمجالس المحلية

الكحلاني: أختار الشعب قائده دون وصاية والوحدة محصنة بالدستور والقانون وإرادة الجماهير

عدن / محمد عبدالله أبو رأس
ت / محمد عوض:

شهدت قاعة ابن خلدون في كلية الآداب بجامعة عدن أمس الحفل الخطابي بمناسبة مرور عام على انتخاب الشعب لفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وانتخاب المجالس المحلية في 20 سبتمبر 2006م التي نظمها المجلس المحلي ومؤسسات المجتمع المدني بعدن بحضور الأخوان أحمد محمد الكحلاني محافظ المحافظة رئيس المجلس وعبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس.

وفي الحفل الذي بدأ بآي من الذكر الحكيم القى محافظ عدن الأخ / احمد محمد الكحلاني كلمة حيا في مستهلها الملتقى الجماهيري الكبير في هذه المحافظة وكل أبناء هذه المحافظة الأوفياء وكل أبناء شعبنا اليمني كافة باليوم التاريخي الخالد يوم الانتخابات الرئاسية والمحلية الحرة النزيهة والمباشرة اليوم الذي أعلنت فيه الجماهير الشعبية في كل أرجاء الوطن تمسكها والتحامها وموقفها وصوتها لفخامة الرئيس القائد / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على قاعدة الإرادة الشعبية الحقة دون فرض ولا وصاية ولا مصادرة وبشهادة ورقابة عدد من الدول والمنظمات الدولية.

وأبرز محافظ عدن أن ذلك التصويت لم يكن تصويتاً لشخصية الرئيس القيادية فحسب بل ولبرنامجه الانتخابي الطموح ولمنجزات الوحدة والديمقراطية تلك المنجزات الاستراتيجية العملاقة التي تحققت لكل أبناء الشعب اليمني تحت قيادته الفذه.

وأكد أن شرعية وسيادة وقوة الوحدة اليمنية والديمقراطية باتت محاطة اليوم بسياج وقوة الدستور والقانون وإرادة الجماهير التي أعلنت موقفها بوضوح شديد في العشرين من سبتمبر مشيرا إلى أن الجهود قد اتجهت منذ ذلك اليوم الأغر للعمل على تطبيق البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس.

واستعرض محافظ عدن جملة النجاحات التي تحققت في المحافظة على مدى العام منذ يوم العرس الديمقراطي مبرزاً جملة العراقيل والصعوبات والمنغصات وأعمال التآمر والفتنة والفوضى وعدم أحترام حق الأغلبية وعدم احترامها لقواعد العملية الديمقراطية تلك العراقيل قامت بها بقايا النظام الإمامي البائد ومخلفات الاستعمار والنظام الشمولي مؤكداً أن هذه العناصر لاتدرك بأن الاصطفاف الوطني والوعي الجماهيري قد أصبحا أقوى من كل المؤامرات وأن الشعب اليمني بأصالته ووفائه هو الدرع الحصين والقادر على الدفاع عن كافة المنجزات وحماية المكتسبات الديمقراطية والمنجزات التنموية والثورة والوحدة من أعدائها وهو الرهان لمستقبل أفضل ويوم جديد بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

كما القيت خلال الحفل الخطابي كلمة المجلس المحلي بالمحافظة القاها الأخ / عوض مبجر نقل خلالها تحيات المجلس المحلي بالمحافظة ومجالس المديريات والتهاني بحلول هذه الذكرى إلى فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح وأبناء المحافظة وكل جماهير شعبنا اليمني العظيم باعتبارها استفتاء للعملية السياسية والديمقراطية بانتخاب مؤسس الديمقراطية رئيسا منتخبا بإرادة شعبية وأكد أن العمل الديمقراطي السلمي هو الوسيلة المثلى والوحيدة للحفاظ على الوطن وضمان تقدمه واستقراره بعيداً عن التشنجات والنعرات الطائفية التي لاتجلب لبلدنا الخير وأن المجالس المحلية بالمحافظة والمديريات لن تألوا جهداً في تقديم كل ما يخدم أبناء المحافظة والوقوف في وجه كل من يمسى ثوابتنا الوطنية.

وكانت قد القيت في الحفل كلمة منظمات المجتمع المدني القاها الأخ / عثمان كاكو وكلمة قطاع المرأة القتها الأخت / سميرة عبدالله نصر وكلمة قطاع الشباب القاها الشاب واعد فارس هنأت مجملها فخامة الرئيس بهذه المناسبة وجددت الوفاء لقيادتنا السياسية مناشدة إياه السير بنفس العزيمة والثقة وبأن الشعب يلتف من حوله مباركاً جهوده المتواصلة في بناء الدولة اليمنية الحديثة المزدهرة مؤكدة أنها لاتبنى الا بالحكمة والتفاني والاصرار والعزيمة وأن فخامة الرئيس أهلاً لذلك بكل جدارة واقتدار .

حضر الحفل الأخوة رئيس جامعة عدن الدكتور / عبدالوهاب راوح وأبوبكر شفيق أول محافظ لعدن ومدير أمن المحافظة العميد / عبدالله قيران والشيخ محمد عبدالرب جابر وعدد من أعضاء مجلس النواب وأعضاء المجالس المحلية بالمحافظة والمديريات الثمان والشخصيات الاجتماعية وممثلوا الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالمحافظة.

قيادة عدن خلال حفل بمناسبة كرور عام على اختيار الشعب للرئيس

لتوسعة طريق لحج - عدن إلى خطين

تعويض ملاك المساكن في منطقة بيت الهراني في لحج

الحوطة/ عادل قائد /أياد البيسة:

تجري حالياً في منطقة (هران) بمديرية تبن محافظة لحج توسعة الطريق إلى خطين بدل من خط واحد بعد أن تم تعويض مالكي المساكن الواقعة على مسار الطريق العام.

وأوضح مصدر مسؤول لـ 14 أكتوبر أن قيادة السلطة المحلية اقنعت ملاك المساكن في هذه الطريق بالانتقال إلى موقع آخر مقابل تعويض مالي يقدر بـ 12 مليون ريال بالإضافة إلى توفير أرض لهم.

هذا وتجري حالياً إزالة المساكن بعد نزول الأخوة عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ لحج وعلي وحيدرة ماطر أمين عام المجلس وسعيد حيدرة مدير عام تبن والمهندس عبدالسلام المحمدي مدير عام الأشغال وعدد من المهندسين والاختصاصين.

تجدر الإشارة إلى أن توسعة الطريق بمنطقة هران ستساعد على الحد من حوادث المرور في هذه الطريق التي غالباً ماتحدث وتؤدي إلى خسائر بشرية ومادية وهذا العمل هو جزء من إهتمام الدولة بحياة المواطنين الذي يرمي إلى الحد من الحوادث المرورية المؤسفة.

عملية توسعة الطريف في منطقة هران

القوات المسلحة والأمن.. ينبوع دافق للوفاء الوطني ومدرسة للثورة والبسالة والتضحية